أثر ضريبة الدخل التصاعدية في الإنفاق الاستهلاكي في العراق للمدة من 1995 إلى 2020

The effect of progressive income tax on consumer spending in Iraq for the period from 1995 to 2020

Aseel Fareed Hammood[1] | **Dr. Sabeha Barzan**[2]

Received 5/2/2023
Accepted 26/2/2023
Published 30/3/2023

Abstract:

The tax legislator resorted to making several changes to the tax rates to meet the increasing government burdens, and since the increase in taxes affects the income of the taxpayers, so the research aims to show the impact of the progressive income tax on both family and government spending during the research period from 1995 to 2020, as The research problem was an attempt to answer the following question:

Do progressive taxes affect the rates of household consumption expenditure and government consumption expenditure ?

In order to achieve the objective of the research, a descriptive and inductive method was chosen in presenting the theoretical foundations, while on the applied side, the analytical and quantitative approach was used to analyze the financial data obtained from the General Authority for Taxes and the Ministry of Planning.

The researcher reached a set of conclusions, the most important of which are:

1- The imposed income tax has a positive moral effect, as the higher the tax revenue, the higher the family consumption, and this means the ineffectiveness of the method of increasing tax prices and doubling tax brackets in order to reduce consumption, as the consumerism of the taxpayer was almost constant or affected by other factors such as wealth, high prices and imitation Others and their influence on the surrounding environment and their simulation of living standards prevailing in developed countries and the lack of inclination to save and the existence of other financial obligations of individuals.

2- The low ratio of income tax revenues to the size of household spending for the period from 1995 to 2020, and this confirms the absence of an economic relationship between them, and therefore the inability of income tax to influence household consumption spending, and that spending is driven by other factors in which income tax has no role, for example: the general level of prices or expectations About income or wealth in the future, where if the expectations were optimistic, they led to increased consumption, and the opposite in the case of pessimism.

key words: (progressive income tax, household consumption spending, government consumption spending)

1- Postgraduate Student, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, Aseel.Fareed1202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq .
2-Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, sabiha@pgiafs.uobaghdad.edu.iq .

المستخلص:

لجأ المشرع الضريبي إلى إجراء عدة تغييرات على الأسعار الضريبية لمواجهة الأعباء الحكومية المتزايدة وبما أن زيادة الضرائب تؤثر على دخل المكلفين لذا فأن البحث يهدف إلى إظهار أثر ضريبة الدخل التصاعدية في كل من الإنفاق الأسري والإنفاق الحكومي خلال مدة البحث من سنة 1995 إلى سنة 2020 ، إذ تمثلت مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي : هل تؤثر الضرائب التصاعدية في معدلات الإنفاق الاستهلاكي الأسري والإنفاق الاستهلاكي الحكومي ؟ ولتحقيق هدف البحث فقد تم اختيار أسلوب إستقرائي تحليلي لقياس أثر ضريبة الدخل التصاعدية في الإنفاق الاستهلاكي (الأسري والحكومي) كمياً بإستخدام البيانات المالية التي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط . وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: ان لضريبة الدخل المفروضة تأثير معنوي إيجابي حيث كلما ارتفعت الحصيلة الضريبية كان يقابلها إرتفاع في الإستهلاك الأسري وهذا يعني عدم فعالية أسلوب زيادة الأسعار الضريبية ومضاعفة الشرائح الضريبية بغرض تقليل الإستهلاك حيث أن النزعة الاستهلاكية للمكلف كانت ثابتة تقريباً أو تتأثر بعوامل اخرى مثل الثروة وإرتفاع الأسعار وتقليد الاخرين وتأثرهم بالبيئة المحيطة بهم ومحاكاتهم لمستويات المعيشة السائدة في الدول المتقدمة وعدم الميل إلى الإدخار ووجود التزامات مالية أخرى للأفراد.

الكلمات المفتاحية : ضريبة الدخل التصاعدية/الإنفاق الإستهلاكي الأسري/الإنفاق الإستهلاكي الحكومي .

المقدمة :

تعد الضريبة من أهم الأدوات في السياسة المالية حيث يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة وللأفراد، وان أي نظام ضريبي في أي دولة من دول العالم يختار الطريقة الملائمة لتسعير الضريبة ، وبما يتوافق مع فلسفة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والواقع الاقتصادي للدولة والأهداف التي يريد المشرع الضريبي تحقيقها، وتفعيل دور الضريبة لمواجهة أعباء الحكومة المتزايدة ، تمثلت مشكلة البحث في ان النظام الضريبي العراقي تم فيه تعديل أسعار الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن ضمنها ضريبة الدخل لمواكبة الكثير من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية وظروف الحصار الاقتصادي خلال التسعينيات وأيضاً في أحداث عام 2003 خلال تغيير النظام السياسي ، الامر الذي أثر على حالات الانفاق الاستهلاكي الاسري والانفاق الاستهلاكي الحكومي بزيادة أو نقصان مع تغير أسعار الضرائب خلال الفترة الزمنية للبحث الممتدة من 1995 الى 2020 ، حيث جرت عدة تعديلات على الاسعار الضريبية ، لذا يسعى البحث إلى معرفة أثر التغيرات في أسعار الضرائب وأثرها على الانفاق الاستهلاكي بنوعيه (الاسري والحكومي) وعلى هذا الاساس تضمن البحث ثلاثة محاور تضمن المحور الاول على منهجية البحث ، كما تطرق المحور الثاني للاطار النظري لضريبة الدخل التصاعدية و التغييرات في الاسعار الضريبية لضريبة الدخل وكذلك الاستهلاك وانواعه ونظريات الاستهلاك، اما المحور الثالث فتضمن التأطير العملي للبحث ، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة .

المبحث الأول : منهجية البحث The Methodology of Research

أولاً – مشكلة البحث Research Problem : يلجأ المشرع الضريبي أحياناً إلى إجراء تغييرات أو تعديلات على قوانين الضرائب لتفعيل دور الضريبة لمواجهة الأعباء الحكومية ، وفي النظام الضريبي العراقي تم إجراء عدة تعديلات على معدلات الضرائب الخاصة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن ضمنها ضريبة الدخل ، وخلال فترة البحث الممتدة من سنة 1995 الى سنة 2020 جرت عدة تغييرات على نسب الضرائب وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحصار الاقتصادي خلال تسعينيات القرن الماضي وأحداث 2003 وما بعدها وهذه الاجراءات التي تم اتخاذها لغرض زيادة الوعاء الضريبي من خلال الضرائب التصاعدية، مما أثر بشكل مباشر على حالات الاستهلاك (الاسري ، الحكومي) ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية :-

التساؤل الاول _هل تؤثر الضرائب التصاعدية في معدلات الانفاق الاستهلاكي الاسري ؟

التساؤل الثاني _ هل تؤثر الضرائب التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الحكومي ؟

ثانياً – أهمية البحث Research Important : تتمثل اهمية البحث في معرفة التغيرات التي تطرأ على الاستهلاك عند رفع او خفض نسب ضريبة الدخل التصاعدية ومدى تأثير هذه التغييرات على حالتي الاستهلاك على المكلفين ضريبياً ، ويتم الاستفادة من نتائج البحث في الجهات الحكومية التي تهتم بالتخطيط الاقتصادي وكذلك الهيئة العامة للضرائب في اتخاذ الاجراءات التي من شأنها زيادة الإيرادات الضريبية مع الاخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة في الانفاق مع مراعاة تحقيق الاهداف الضريبية للأطراف الثلاثة : الدولة والسلطة الضريبية والمكلفين .

ثالثاً – اهداف البحث Research Objectives : يهدف البحث الى التعرف على اثر التغيرات التي طرأت على معدلات الانفاق الاستهلاكي بأنواعه عند اجراء تغييرات في نسب ضريبة الدخل التصاعدية .

رابعاً – مخطط متغيرات البحث Research Variables : الشكل رقم (١) في ادناه يعرض متغيرات البحث المستقل والتابع وكما يأتي :

شكل (1) متغيرات البحث

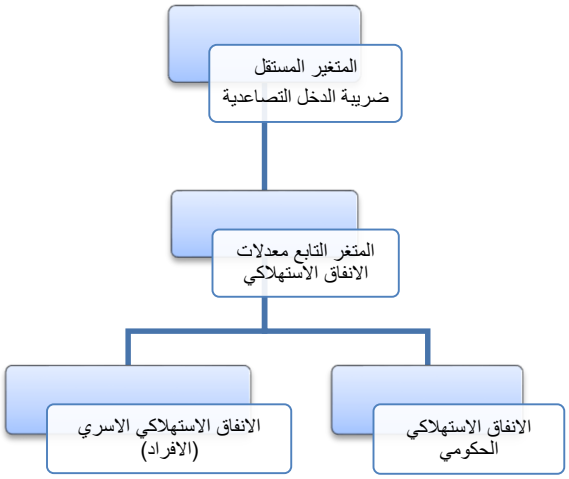

الشكل : اعداد الباحثة

خامساً – فرضية البحث Research Hypothesis : يستند البحث على الفرضية الرئيسية الاتية : يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في معدلات الانفاق الاستهلاكي وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية :

الفرضية الفرعية الاولى: يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الاسري .

الفرضية الفرعية الثانية : يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الحكومي .

سادساً – أسلوب البحث: Research Gate : استخدمت الباحثة المناهج الاتية في البحث

1– المنهج الوصفي الاستقرائي : ويتم من خلال هذا المنهج وصف وشرح لماهية ضريبة الدخل التصاعدية وبيان دورها وأهدافها وكذلك وصف وشرح حالات الاستهلاك .

2– المنهج التحليلي والكمي : يستخدم هذا المنهج في تحليل البيانات واستعراضها والاستفادة من نتائجها وعرض المؤشرات ، حيث تضمنت الدراسة إحصاءات ، وبعض الجداول التي تخص هذه الضريبة، للوصول الى أهداف البحث ومعالجة المشكلة .

سابعاً – حدود البحث Research Lines :

1– الحدود المكانية : الهيئة العامة للضرائب / قسم التخطيط والمتابعة و وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

2– الحدود الزمانية : من سنة 1995 الى سنة 2020 .

ثامناً – مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات Sources of Data collecting : أعتمد في إجراء البحث على الأدوات التي يمكن من خلالها جمع البيانات عن الجانبين النظري و العملي:

1– المصادر التي اعتمد عليها في الجانب النظري حيث تم الحصول عليها من الكتب العربية والأجنبية والاطروحات السابقة والمقالات والمجلات التي تخص الموضوع أو التي لها علاقة بها كالقوانين والتشريعات والتعليمات وكذلك المصادر المتوفرة على شبكة الانترنيت .

2– المصادر التي اعتمد عليها في إجراء الجانب العملي من البحث هي البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء والهيئة العامة للضرائب (قسم التخطيط والمتابعة) .

المبحث الثاني التأطير النظري (المرتكزات المعرفية لضريبة الدخل التصاعدية والاستهلاك)

1– ضريبة الدخل التصاعدية :

1–1 تعريف ضريبة الدخل التصاعدية : هي الضريبة التي تفرض بأسعار مختلفة تبعا لاختلاف قيمة المادة الخاضعة للضريبة (Al–Mahaini, 2013: p53) وفي تعريف اخر لضريبة الدخل التصاعدية هي الضريبة التي يزداد سعرها بازدياد الوعاء الضريبي لها اي بتغير المادة الخاضعة للضريبة ، فيرتفع سعر الضريبة كلما ازداد وعائها اي ان هناك علاقة طردية بين سعر الضريبة ووعائها (Al–Samarrai, Al–Obeidi, 2013:p 30) يقصد بوعاء الضريبة الموضوع او المادة التي تفرض عليها ضريبة والوعاء قد يكون شخصاً او مالاً (Yaqoub and Al–Ghanmi, 2010:p 8) و تعد الحصيلة الضريبية احد الاهداف الرئيسية والاساسية للضرائب ، اذ ان الحصيلة الضريبية هي الناتج النهائي لعملية فرض الضرائب (Awwad and Jassim, 2022:p 111) تفرض الضريبة على المكلفين بموجب سعر ضريبي (معدل) معين يتم تحديده بموجب طرائق مختلفة ويكون منصوصاً عليه في التشريعات الضريبية والتي تختلف من بلد الى اخر ومن خلال ذلك المعدل الضريبي يمكن الوصول الى الحصيلة الضريبية والتأثير فيها (Al–Samarrai and Al–Obeidi, 2013:p 33) وطبقاً للسعر التصاعدي المطبق في العراق بموجب المادة (13) من قانون ضريبة الدخل المعدل ، فان ضريبة الدخل في العراق يتم حسابها بسعر تصاعدي وفقا للشرائح على مدخولات الأشخاص الخاضعة للضريبة، بهدف تحقيق العدالة الضريبية (Al–Khurasan, p281: 2020) .

1–2 مزايا ضريبة الدخل التصاعدية (Mahmoud, 2017:p 61) :

1–يكون هذا الاسلوب اكثر تطبيقا للعدالة من اسلوب الضريبة النسبية ، اذ ان فرض الضريبة بسعر نسبي ثابت لا يحقق قاعدة العدالة ، واصبحت الضريبة التصاعدية تمثل الاداة الاساسية لتحقيق هذه القاعدة وهذا ما اشار اليه كينز بضرورة تطبيق ضريبة تصاعدية بهدف خفض الادخار ورفع الاستهلاك ومن ثم رفع مستوى التوظيف والانتاج.

2–يحقق اسلوب الضريبة التصاعدية حصيلة ضريبة اكبر مما تحققه الضريبة النسبية لأنه يسمح بفرض الضرائب بأسعار مرتفعة على المكلفين ذوي الدخول المرتفعة (الاثرياء) والتي لا يتحملها المكلفين ذوي الدخول المتدنية.

3–يساعد هذا الاسلوب على عدم حصر الثروات في ايدي فئة قليلة من الناس.

1–3 انتقادات الضريبة التصاعدية (Al–Samarrai and Al–Obeidi, 2013:p 30) :

1–تنتقد الضريبة التصاعدية على انها تعرقل تكوين الادخار عند الطبقة ذات الدخل المرتفع(الاغنياء) ومن المعروف ان هذه الطبقة تتوفر لديها امكانيات للادخار وبالتالي للاستثمار .

2–يؤخذ على التصاعد الضريبي وقوع الحكومة في مشكلة اختيار صيغ هذه التصاعد الذي يؤدي الى الاخلال بحقوق الملكية وتجزئة الثروات ولو بشكل ظاهري كأن يبيع الممول جزء من املاكه الى افراد اسرته من اجل التقليل من قيمة الوعاء ومن ثم النزول بالطبقات او الشرائح الى مستوى ادنى مما يقلل الضريبة .

3- لا بد من الاشارة الى ان الضريبة التصاعدية قد تهدد الثروات والدخول عند تطبيقها حيث تؤدي الى خفض الادخار والاضرار بالصناعة وهروب رؤوس الاموال الى الخارج الا ان هذه الاثار السيئة التي تساعد على النشاط الاقتصادي تتوقف على مجرى النشاط الاقتصادي وعلى شدة التصاعد.

4-1 التغييرات في الاسعار الضريبية لضريبة الدخل : تم اجراء عدة تغييرات في سعر ضريبة الدخل نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مر بها العراق خلال مدة التسعينيات من القرن العشرين من احداث الحرب وفرض الحصار الاقتصادي وكذلك بعد تغير النظام السياسي والاحداث التي جرت بعد عام 2003 ، في عقد التسعينيات فرض الحصار الاقتصادي على العراق واتجهت سياسة الدولة الاقتصادية نحو زيادة فاعلية الضرائب في الموازنة العامة ، لذلك كان من البديهي ان يلجأ المشرع الضريبي الى خفض الاسعار الضريبية بهدف تقليل التهرب الضريبي وتشجيع المكلفين لتسديد مبالغ الضرائب، حتمت هذه الظروف على السلطة المالية احداث تعديلات على نسب الضريبة على الدخل، وفيما يلي التعديلات التي حصلت على نسب الاسعار الضريبية :

1-4-1 تعديل السعر الضريبي لسنة 1995 بموجب قانون رقم 17 لسنة 1994 واستمر العمل به للسنوات (1995 ، 1996، 1997، 1998، 1999) اما غير المقيم ففرضت عليه نسب 10% لغاية 20000 دينار وصولاً الى 30% ما زاد عن 100000 دينار .

جدول رقم (1)

النسبة	صافي الدخل
%10	لغاية 25000
%15	لغاية70000
%20	لغاية130000
%25	لغاية210000
%30	لغاية320000
%35	لغاية450000
%40	لغاية600000
%45	لغاية750000
%50	ما زاد عن 750000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

2-4-1 تعديل السعر الضريبي لسنة 1999 تعديل قانون ضريبة الدخل 25 مادة 13 لسنة 1999 الذي يطبق اعتباراً من السنة التقديرية 2000 تم تعديل السماحات و سعر الضريبة ، وقد تم تعديل تلك الاسعار مواكبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية ولظروف الحصار التي كان يمر بها العراق ابان حقبة التسعينيات ، هذا بالنسبة للمقيم بعد منحه السماحات القانونية ، طبق اعتباراً من السنة التقديرية 2000 واستمر العمل به للسنوات (2000، 2001 ،2002، 2003) .

جدول رقم (2)

النسبة	صافي الدخل
%10	لغاية 250000
%20	من 750000 الى 1000000
%30	من 1000000 الى 2000000
%40	ما زاد عن 2000000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

جدول رقم (3) اما غير المقيم ففرضت عليه النسب التالية:

النسبة	صافي الدخل
%15	لغاية 250000
%25	من 250000 الى 1000000
%35	من 1000000 الى 2000000
%45	ما زاد عن 2000000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

1-4-3 تعديل السعر الضريبي بموجب الاستراتيجية الضريبية لسنة 2004 بموجب الامر رقم 49 لسنة 2004 تم تخفيض الاسعار الضريبية وتوحيدها بين المقيم وغير المقيم ما عدا فرق تمتع المقيم بالسماحات القانونية ، بالإضافة الى توحيدها بين الشركات المساهمة والخاصة والمختلطة بنسبة 15% ، واستمر العمل به للسنوات : (2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008) .

جدول رقم (4)

النسبة	صافي الدخل
%3	لغاية 250000
%5	من 250000 الى 500000
%10	من 1000000 الى 2000000
%15	ما زاد عن 2000000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

1-4-4 تعديل السعر الضريبي لسنة 2008 حسب الامر رقم 20 تم بموجبه تخفيض النسب الضريبية لبعض شرائح الدخل الخاضع للضريبة ، واستمر العمل به للسنوات (2009، 2010، 2011) تم بموجبه تخفيض النسب الضريبية لبعض شرائح الدخل الخاضع للضريبة .

جدول رقم (5)

النسبة	صافي الدخل
%3	لغاية 500000
%5	من 500000 الى 1000000
%10	من 1000000 الى 2000000
%15	ما زاد عن 2000000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

1-4-5 تعديل السعر الضريبي للسنوات 2010 - 2011 – 2013 كان هناك مضاعفة للفئات ضمن السعر التصاعدي

جدول رقم (6)

النسبة	صافي الدخل	المبلغ
%3	من 1 _ 500000	15000
%5	من 500000 _ 1000000	25000
%10	من 1000000_ 2000000	100000
	يعني ان اول 2000000 يكون	140000
%15	ما زاد عن 2000000	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

1-4-6 تعديل السعر الضريبي للسنوات 2012 و باقي السنوات من 2014_2020

جدول رقم (7)

النسبة	صافي الدخل	المبلغ
%3	من1_250000	7500
%5	500000_250000	12500
%10	1000000_500000	50000
	يعني ان اول 1000000 يكون	70000
%15	ما زاد عن 1000000	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

والجدول الاخير هو النافذ حاليا حيث تصبح القاعدة ان اول مليون يكون مبلغ الضريبة المترتب عليه بموجب النسب الضريبية المختلفة 70000 دينار ، وما زاد عن المليون يضرب بنسبة 15 % . اما بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة الخاصة و الشركات المساهمة المختلطة، فقد اعتمدت السعر النسبي عند التحاسب الضريبي مع هذه الشركات. حسب الفقرة 1 من المادة 13 من القانون، والذي عدل لاحقاً بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 49 لسنة 2004. و كما هو مبين ادناه :

1- نسبة 15% ثابتة من دخل الشركة ذات المسؤولية المحدودة .

2- نسبة 15% ثابتة من دخل الشركات المساهمة الخاصة .

3- نسبة 15% من دخل الشركات المساهمة المختلطة .

وكذلك يتم التحاسب الضريبي بنفس النسبة 15% مع الشركات الأجنبية المسجلة في العراق او التي لديها منشاة دائمة في العراق.

2- الاستهلاك :

2-1 تعريف الاستهلاك : هو أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد كما انه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع وتصب كل دراسات سلوك المستهلك في محاولة معرفة محددات الاستهلاك وتوازن المستهلك كما يعتبر الاستهلاك مفهوما منافساً للادخار حيث يعتبر الأخير تأجيلاً للاستهلاك في الوقت الحاضر اي الاستهلاك مستقبلي. (Ishaq, 2014: p. 34)

2-2-1 انواع الاستهلاك

2-2-1-1 الانفاق الاستهلاكي الاسري (العائلي): الاستهلاك او الانفاق العائلي هو : الانفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات التي يتم استهلاكها خلال فترة قصيرة كالطعام والملابس والاستجمام والنفقات الطبية والنفقات النثرية وغيرها، وهو يختلف عن الاستهلاك الحكومي وهو النفقات التي تخصصها الحكومة لشراء السلع والخدمات اللازمة لسير المرافق العامة مثل صيانة الابنية والطرق والسيارات والاجهزة والرواتب للموظفين وشراء القرطاسية والنفقات الاخرى الجارية، حيث تؤدي الرواتب والاجور التي تدفعها الدولة للموظفين لزيادة حجم الاستهلاك العائلي لان الموظفين عادة ما يزداد استهلاكهم ليشمل كل الدخل. (Zanboua, Kanaan, 2020: p. 140) فالسلوك الشرائي الاستهلاكي يعد احد انواع السلوك الانساني يتأثر بالعديد من العوامل وان كلا منها يؤدي الى انواع متباينة من السلوك يمارسها الفرد في البحث او الشراء او التقييم للمنتجات والافكار التي يتوقع منها ان تشبع حاجاته ورغباته المتجددة ، لذا يتأصل السلوك الشرائي الاستهلاكي لدى المستهلك منذ الصغر متأثرا بمجموعة من العوامل والتي لا يمكن اهمال تأثيرها على انماطه الاستهلاكية لهذا يتباين السلوك الشرائي الاستهلاكي بين المستهلكين للاختلافات في ما بينهم بحسب تلك العوامل والمؤثرات التي يتعرضون لها. (Lafta and Hussein, 2018,p 18) .

2-2-1-2 الاستهلاك او الانفاق الحكومي يمكن تعريف الانفاق الحكومي بأنه " مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الإستهلاكية والإستثمارية التي تشتريها الحكومة (Sabri, 2013:p 24) و يمكن تعريف الانفاق الحكومي على انه (مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فتره زمنية معينة بهدف اشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة) وايضا يمكن تعريف الانفاق الحكومي على انه المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين او لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او لمساعدة فئة من فئات المجتمع او لإقامة المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة (AL-Zamili, 2014:P 192) .

2-2-2 الزيادة الحقيقية للنفقات العامة : (Khasawneh, 2013:P 48)

2-2-2-1 التطور والنمو الاقتصادي : ان تطور دور الدولة في مختلف المجالات يؤدي بطبيعة الحال إلى ازدياد اعبائها وبالتالي نفقاتها فقد أصبحت الدولة تولي التعليم العام والرعاية الصحية اهتماماً متزايداً وتلجأ الدولة إلى تقديم وتوسيع وتحديث البنى التحتية.

2-2-2-2 الأسباب الاجتماعية : لم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل فحسب بل وتحسين توزيع الدخل وإقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة من صحة وتعليم وثقافة وإسكان ونفقات الضمان الاجتماعي و التأمين ضد إصابات العمل والتأمين الصحي للعمال والتوسع في إنشاء المستشفيات والمدارس العامة.

2-2-2-3 الأسباب السياسية والعسكرية : ان الأسباب العسكرية من اهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة والى الدفع بهذه النفقات باتجاه التزايد المستمر، وترجع اهمية الأسباب العسكرية إلى ان الدولة وحدها هي المسؤولة عن مهمة الدفاع ، كما أن زيادة الاضطرابات السياسية والتوتر الدولي وخصوصاً خلال العقدين الماضيين قد ساهما وبشكل أساسي في زيادة الإنفاق العسكري وبالتالي زيادة الإنفاق العام الحكومي.

2-2-2-4 الأسباب الإدارية : أدى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها إلى اتساع جهازها الإداري و زيادة عدد العاملين فيه ورافق ذلك ارتفاع في حجم الإنفاق العام سواء على شكل رواتب وأجور أو ثمن للمشتريات الحكومية وكذلك ازدياد استخدام الأساليب الإدارية الحديثة في الجهاز الحكومي لغرض رفع الأداء وإدخال الوسائل الحديثة من اجهزة الحاسوب ومعدات مكتبية وغيرها .

2-2-3 الزيادة الظاهرية للنفقات العامة : يقصد بها تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة وهي كما يلي : (Al-Khatib, Shamia, 2007:P 80)

2-2-3-1 انخفاض قيمة النقد "التضخم" : يقصد بالتضخم زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، يترتب على هذا الانخفاض بالقوة الشرائية للنقود (التضخم المالي) إلى أن تدفع الحكومة مبالغ أكبر من أجل الحصول على الكمية نفسها من الخدمات العامة وبالتالي فإن الزيادة في النفقات العامة تعود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي تحققها النفقات العامة.

2-2-3-2 التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية : يؤدي هذا تغير إحداث زيادة في حجم النفقات العامة وهي زيادة ظاهرية وغير حقيقية مثل التغير في أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة من طريقة الموازنة الصافية الى طريقة الموازنة الاجمالية

2-2-3-3 زيادة عدد السكان : تؤدي الزيادة الطبيعية في عدد السكان إلى زيادة النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة الناتجة عن زيادة عدد السكان دون أن يؤدي زيادة هذه النفقات إلى تحسين مستوى رفاهية أفراد المجتمع، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام لم تنعكس على مستوى رفاهية أفراد المجتمع وإنما كانت لمواكبة الزيادة الطبيعية في أعداد السكان.

2-2-4 العوامل المؤثرة في الاستهلاك : ليس الدخل العامل الوحيد المحدد لاستهلاك الفرد وإنما هناك عوامل أخرى كثيرة يؤثر كل منها بدرجة ما على الإنفاق الاستهلاكي ومن هذه العوامل نذكر ما يلي :

2-2-4-1 ان ارتفاع الاسعار يؤدي الى انخفاض الاستهلاك الحقيقي لذوي الدخل المحدود وبخاصة العمال الذين يحصلون على دخولهم من العمل(الاجر) (Al-Obeidi, 2004:P 4)

2-2-4-2 الثروة : كلما زادت ثروات الأفراد أدى إلى زيادة استهلاكه ويحدث العكس في حالة انخفاض الثروة .

2-2-4-3 معدلات الفائدة : إن ارتفاع أسعار الفائدة عامل مشجع على زيادة الادخار ويكون ذلك على حساب الاستهلاك .

2-2-4-4 التوقعات حول الدخول أو الثروة في المستقبل : إذا كانت التوقعات متفائلة أدت إلى زيادة الاستهلاك وعكس ذلك في حالة التشاؤم .

2-2-4-5 آثار الزيادة السكانية : ان زيادة السكان تؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك كذلك فإن التركيب العمري والمستوى الثقافي للسكان لها آثار واضحة في الاستهلاك فإن ارتفاع نسبة الشباب وزيادة مستواهم الثقافي يزيد من مستوى الاستهلاك .

2-2-4-6 السياسة المالية للدولة : متمثلة بالسياسة الضريبة ففي حالة ارتفاع الضرائب يقل الاستهلاك الكلي والعكس يحدث في حالة انخفاضها. (Al-Janabi, Ahmed, 2021:P 48)

2-2-4-7 التقليد والمحاكاة : يعد التقليد والمحاكاة من العوامل التي تؤثر في انماط الاستهلاك ، وقد يحدث التقليد او المحاكاة بإحدى الطرق التالية : (Al-Hamdani, 2014:P 102-103)

1-تأثير المستهلك بالبيئة المحيطة به.

2-يتأثر المستهلك بمحاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة.

3-تأثر المستهلك بالتقدم العلمي والتكنولوجي العالمي .

2-2-4-8 الميول الادخارية : ان نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية ، فلو كان المجتمع ينظر الى الادخار على انه امر مهم فانه سوف يدخر اكثر ويستهلك اقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة . اما اذا كان افراد المجتمع لا يولون اهتماما يذكر للادخار او انهم محبون للاستهلاك بطبعهم فان هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

2-2-5 النظريات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك: توجد العديد من النظريات التي اهتمت بتفسير الاستهلاك والانفاق العائلي ومن اهمها ما يلي:

2-2-5-1 نظرية الدخل المطلق لكينز: يعتمد الاستهلاك على فرضية وجود علاقة تجريبية مستقرة بين الاستهلاك والدخل، أي أن مستوى الدخل من العوامل الأكثر أهمية في التأثير على نفقات الاستهلاك، كما أن الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى من الدخل(Abayon, Michael, & Olaronk, 2017, p. 5).

2-2-5-2 نظرية الدخل النسبي "J.Duesenberry": اقترحت هذه النظرية من قبل الأستاذ الأمريكي "جيمس دوزنمبري" عام1949، وترى بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي علاقة نسبية، أي أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي للفرد وليس على الدخل المطلق للفرد. ولقد افترض "دوزنمبري" أن العائلات تحاول الإبقاء على مستوى معيشي معين. ومن ثم فإنه ظن أنه الاستهلاك يرتبط بدخل الفرد النسبي في مجتمع معين. و إذا انخفض الدخل الجاري عن أعلى دخل سابق فيرتبط الدخل بمستويات المعيشة التي حددها الدخل الأعلى. (Christiana & Paul-Francois, 2017, p. 738) .

2-2-5-3 نظرية براون "Brawn": تعتبر نظرية العادات التي جاء بها توماس براون تكملة لنظرية الدخل النسبي لدوزنمبري. وحسب براون فإن السلوك الاستهلاكي للأفراد يتغير ببطء مما يعني أن الاستهلاك يتغير وبنسب ضعيفة إلى المستوى الاستهلاكي الحقيقي، وهذا كله ناتج عن تأثير الاستهلاك السابق على الاستهلاك الحالي،(Bashrol, 2011:P 45) أفادت نظرية براون على أن الاستهلاك الحالي لا يرتبط فقط بمستوى الدخل المتاح وإنما هو مرتبط أيضا باستهلاك الفترة السابقة وهذا ما يجعل التغير في الاستهلاك الحالي يصف بنسبة قليلة في الفترة القصيرة ، أما التغير في الاستهلاك في الفترة القصيرة سببه الرئيسي هو التغير في الدخل المتاح. (Ben Naji, 2015:P 10) .

3- العلاقة بين ضريبة الدخل والاستهلاك : عندما تفرض الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي للمكلف ذي الدخل المحدود فأن ذلك سوف يؤدي الى الإقلال من استهلاكه للسلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية ويتحول نحو السلع التي يتصف الطلب عليها بانخفاض مرونتها النسبية، أما ذوو الدخل المرتفع فإن فرض الضريبة لا يؤثر في نشاطهم الاستهلاكي لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم فيزداد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم للادخار، حيث يؤدي ذلك الى إعادة توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار، (Abdul Kadhem 2016:P 45) تستخدم السياسة المالية كل انواع الضرائب كأداة لتحقيق اهداف اقتصادية ، فاذا استخدمت حصيلة ضرائب الدخل فهي تستخدمها بمعدلات مختلفة فهي قد تقرر بعض الاعفاءات لصالح محدودي الدخل ، وترفع المعدلات كضرائب تصاعدية على اصحاب الدخول المرتفعة ، و هنا المعالجة تتم من خلال سياسة الضرائب حيث ان اعادة توزيع الدخل لأصحاب الدخول المحدودة ، ونفقات تحويلية تستخدمها الدولة لإنشاء خدمات ومرافق عامة يستفيد منها اصحاب الدخول المحدودة ويتحمل نفقاتها اصحاب الدخول المرتفعة . (Al-Amiri, Al-Helou, 2020:P 139) .

التأطير التطبيقي

اولاً : تحليل تأثير ضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي (الاسري والحكومي)

جدول (8) بيانات ضريبة الدخل والانفاق الاستهلاكي الاسري والانفاق الاستهلاكي الحكومي للسنوات من 1995 الى 2020

السنوات	ضريبة الدخل	الانفاق الاستهلاكي الاسري	الانفاق الاستهلاكي الحكومي
1995	11674.4	2784330	156117.7
1996	15989.3	2394361	158755.3
1997	303017	4637831.3	1286556
1998	49358	5451845.4	3020604
1999	89735	6297974.6	3880198
2000	131890	6799171.8	5944657
2001	136245	8123672.1	6488987
2002	138766	9956626.5	7919968
2003	22547	13616501	3631595
2004	69031	19538773	13608947
2005	174224	27593240	14683390
2006	296283	35526340	14984454
2007	427639	42963013	20871484
2008	504055	49091356	26139166
2009	568220	68256193	27517760
2010	671928	72026324	30660744
2011	821206	76260347	42754848
2012	1087084	101299566	42156834
2013	1294589	105696745	47755743
2014	1403159	112036294	47946900
2015	1653740	108396525	36339342
2016	2813292	111917894	36212830
2017	3919065	114058381	36143152
2018	3176486	117082108	42702945
2019	3022868	118657381	53340959
2020	1778910	122996115	48543054

الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المتوفرة في الهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط

من خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (8) اعلاه يمكن طرح مجموعة من الملاحظات والتوضيحات :

1-شهد العراق خلال عقد التسعينات ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الاسعار حيث ارتفعت معدلات التضخم وبلغت اقصاها وهذا هو التضخم المفرط وقد بلغ معدل التضخم (351.4%) في عام 1995 بسبب مجموعة من العوامل التي تتعلق بالنواحي النقدية والمالية منها اضطراب اسعار الصرف والاختلال الهيكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب انخفاض الانتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد وارتفاع اسعار السلع المستوردة وكذلك زيادة عرض النقد وعدم وجود سياسة مالية تشجع الاستثمار داخل البلد مما اثر بشكل كبير على خفض معدلات الانفاق الاستهلاكي بسبب ارتفاع الاسعار وارتفعت معدلات الاستهلاك مع انخفاض التضخم بعد توقيع الاتفاقية مع الامم المتحدة والتي تنص على النفط مقابل الغذاء والدواء في سنة 1996.

2-من الجدول رقم (8) يتبين لنا إن معدل نمو الإنفاق الكلي قد بدأ بالازدياد للعام 2004 ، الأمر الذي يؤكد إن الإنفاق كان تضخمياً في هذا العام بسبب توقف أغلب النشاطات الانتاجية عن العمل بعد أحداث عام 2003 ، مما أضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات كما إن الانفتاح الاقتصادي، وارتفاع حجم الاستيرادات، لم يستطيعا تغطية فائض الطلب ، وقد نتج عن هذا ارتفاع في نسبة نمو الإنفاق الكلي لمدة الدراسة بكاملها، ان زيادة الانفاق العام كان من اهم مسبباتها هي قرارات زيادات رواتب الموظفين والعاملين في الدولة كافة، وكذلك منح الهبات والإكراميات إلى زيادة العملة المتداولة في السوق، وهو ما دفع إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، فضلاً عن أن هذا الإنفاق ما زال يهدر في مشاريع ذات جدوى ويدعم الكثير من السلع فيجعلها زهيدة الثمن وصالحة للتهريب إلى خارج العراق لارتفاع ثمنها.

3-من المعروف اقتصادياً ان السياسة الضريبية ومن خلال زيادة حصيلة الضرائب تكمن فاعليتها في أوقات التضخم إذ تعمل معدلات الضرائب العالية في أوقات التضخم على خفض الأسعار، إذ إن فرض الضرائب المباشرة على الدخول والثروات واقتطاع جزء منها والكبير أحياناً يقلل من توفر القوة الشرائية التي هي بيد الأفراد فيجبرهم على ادخار ثرواتهم وأموالهم ويقلل استهلاكهم وإنفاقهم فيقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع والخدمات ، والمشتريات مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار ، لكن حسب النتائج التي ظهرت في التحليل الاحصائي لم يثبت نجاح فرض ضريبة الدخل ورفع الاسعار الضريبية في معالجة مشكلة التضخم وزيادة الاسعار، وكذلك لم يثبت من خلال نتائج التحليل الاحصائي تأثير ضريبة الدخل على الانفاق حيث يفترض انخفاض الانفاق فقد كان المستهلك يتأثر بعدة عوامل تزيد من استهلاكه للسلع والخدمات منها الثروة والتقليد والمحاكاة للغير وعدم الميل الى الادخار ، ان تدني نسب الضرائب الى الانفاق الاستهلاكي تؤكد غياب العلاقة الاقتصادية بينهما وبالتالي عدم قدرة ضريبة الدخل في التأثير على الإنفاق الاستهلاكي ، وإن هذا الإنفاق كان يتحرك بفعل عوامل اخرى مثل الثروة و تغير الاسعار وتقليد الغير في اسلوب الاستهلاك اي انه لا دور لهذه الضريبة فيها مما يشير الى عجز هذه الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، إن الدلالة التي تحصلت مما تقدم تبين ضعف دور الضريبة في توجيه الاستهلاك وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل ضعف القدرة الإنتاجية وانخفاض المعروض السلعي مقارنة بزيادة معدلات الطلب .

4-من الجدول (8) يتبين لنا إن معدل نمو الإنفاق الكلي قد ارتفع بشكل كبير للعام 2004 ،الأمر الذي يؤكد إن الإنفاق كان تضخمياً في هذا العام بسبب توقف أغلب النشاطات الإنتاجية عن العمل بعد أحداث عام 2003 ، مما أضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات كما إن الانفتاح الاقتصادي، وارتفاع حجم الاستيرادات، لم يستطيعا تغطية فائض الطلب ، وقد نتج عن هذا ارتفاع في نسبة نمو الإنفاق الكلي لمدة الدراسة بكاملها.

ثانياً : الاحصاءات للمتغيرات المستخدمة الجدول الاتي يتضمن الاحصاءات للمتغيرات المستخدمة متمثلة بالوسط الحسابي mean والانحراف المعياري standard deviation واعلى واقل قيمة maximum & minimum value للمتغيرات المستخدمة :

جدول (9) الاحصاءات للمتغيرات المستخدمة للسنوات من 1995 الى 2020

الاحصاء الوصفي Descriptive Statistics

المتغير	Nحجم العينة	Minimum ادنى قيمة	Maximum اعلى قيمة	Std. Deviation الانحراف المعياري	Meanالوسط الحسابي
ضريبة الدخل	26	11674.40	3919065.00	1134107.34440	945423.1038
الانفاق الاسري	26	2394361.00	122996115.20	46749166.03687	56286881.0923
الانفاق الحكومي	26	156117.70	53340959.30	18142669.66449	23648076.5654

الجدول من اعداد الباحثة باستخدام البرنامج الاحصائي spss بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط

يتضح من هذا الجدول (9) ان القيمة الادنى لضريبة الدخل كانت 11674.40 وذلك في عام 1995 وذلك بسبب قيام السلطة المالية بإجراء تعديلات على الاسعار الضريبية نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية آنذاك حيث ارتفعت النسب مما ادى الى زيادة التهرب الضريبي وقلة الحصيلة الضريبية بينما القيمة العليا 3919065.00 وذلك في عام 2017 وذلك بعد فرض ضريبة الدخل على الشركات النفطية والوسط الحسابي كان 945423.1038 والانحراف المعياري مساوي الى 1134107.34440 ، وان القيمة الادنى للإنفاق الاسري كانت 2394361.00 وذلك في عام 1996 بسبب عقد اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء وحصول الافراد على مفردات الحصة التموينية بينما القيمة العليا 122996115.20 في عام 2020 وذلك بسبب حصول زيادة في المستوى العام الاسعار وبسبب التغيرات في الاوضاع الاقتصادية والوسط الحسابي كان 56286881.0923 والانحراف المعياري مساوي الى 46749166.03687 ، وان القيمة الادنى للإنفاق الحكومي كانت 156117.70 في عام 1995 وذلك بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية آنذاك والتي حتمت على السلطات المالية تخفيض الانفاق الحكومي بينما القيمة العليا 53340959.30 في عام 2019 الإنفاق كان تضخمياً في السنوات التي سبقتها بسبب توقف أغلب النشاطات الإنتاجية عن العمل بعد أحداث عام 2003، مما أضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات كما إن الانفتاح الاقتصادي، وارتفاع حجم الاستيرادات، لم يستطيعا تغطية فائض الطلب ، وقد نتج عن هذا ارتفاع في نسبة نمو الإنفاق الكلي لمدة الدراسة بكاملها والوسط الحسابي كان 23648076.5654 والانحراف المعياري مساوي الى 18142669.66449 .

ثالثاً – اختبار فرضية البحث : يهتم هذا المبحث باختبار فرضية البحث من خلال قياس تأثير ضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الاسري والحكومي كمياً باستخدام البيانات المالية التي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للضرائب عن بيانات ضريبة الدخل ووزارة التخطيط عن بيانات الانفاق الاستهلاكي الاسري والحكومي لفترة البحث من سنة 1995 الى سنة 2020، يتم اختبار التأثير باستعمال اختبار (F) لبيان مدى معنوية معادلة الانحدار المحتسبة لتقدير معالم انموذج الدراسة فضلا عن الاختبار (t) لمعرفة ما اذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية و استعمال معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار التباين الذي تفسره ضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي بنوعيه ، فضلاً عن اثبات قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلائلها الاحصائية وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) ، وفيما يأتي الفقرات التي سيتناولها:-

اختبار فرضية التأثير : تنص فرضية البحث على : يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في معدلات الانفاق الاستهلاكي الاسري والحكومي وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية :

1- يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الاسري.

2- يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الحكومي .

1- اثر متغير ضريبة الدخل في الانفاق الاستهلاكي الاسري :

1-1 **معادلة الانحدار الخطي البسيط** : ان فرضية الانحدار الصفرية المراد اختبارها هي:H0: لا يوجد اثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الانفاق الاسري ضد الفرضية البديلةH1 : يوجد اثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الانفاق الاسري لقد اعطتنا نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20 جدول تحليل التباين الاتي لنموذج الانحدار الخطي البسيط :

بالتالي يمكن كتابة نموذج انحدار ضريبة الدخل على الانفاق الاسري بالصيغة الاتية :

$$y1_i = \beta_0 + \beta_1 x1_i + e_i$$

حيث أن :

$y1_i$ يمثل الانفاق الاسري

β_0 يمثل معلمة ثابت نموذج الانحدار

β_1 يمثل معلمة انحدار ضريبة الدخل

$x1_i$ يمثل ضريبة الدخل

e_i يمثل حد الخطأ العشوائي

وعند تعويض القيم الرقمية لمعاملات الانحدار في المعادلة اعلاه حصلت الباحثة على المعادلة الاتية :

$$\hat{y}1_i = 23159740.188 + 35.039 * x1_i$$ ضريبة الدخل

$$R^2 = .723$$,

ان النموذج اعلاه يبين ان ارتفاع قيمة ضريبة الدخل بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة الانفاق الاسري بمقدار **35.039**

الاستنتاج : اي ان هناك تأثيراً معنوياً احصائياً وايجابياً لضريبة الدخل في الانفاق الاسري مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم .

1-2 معامل التحديد ومربع معامل التحديد لاختبار الفرضية : قوة اثر ضريبة الدخل في الانفاق الاسري

جدول رقم (10)

ملخص النموذج Model Summary			
R	معامل R Square التحديد :	Adjusted R Square معامل التحديد المصحح	Std. Error of the Estimate
.850	.723	.711	25131590.479

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss v20.

تبين أن معامل التحديد R^2 كانت قيمته 723. ومعامل التحديد المصحح كان 711.هذا يعني ان نموذج الانحدار الخطي المستخدم فسر ما نسبته 723.من الاختلافات الكلية اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات اخرى لم تضمن في هذا النموذج R Square معامل التحديد : تحديد قوة المتغير المستقل x على المتغير التابع y .

1-3 (اثر ضريبة الدخل في الانفاق الاسري) اختبار F :

جدول رقم (11)

ANOVA متوسط المربعات					
	Sum of Squares مجموع المربعات	Df	Mean Square	F قيمة اختبار	Sig. مستوى معنوية
Regression	39478788968856112.000	1	39478788968856112.000	62.506	.000
Residual	15158324159717158.000	24	631596839988214.900		
Total	54637113128573272.000	25			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي.spss v20

يستخدم اختبار F لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط اي اختبار معنوية تأثير ضريبة الدخل على الانفاق الاسري . يتضح من الجدول تحليل التباين ان قيمة اختبار F كانت (62.506) وهي قيمة معنوية احصائيا تحت مستوى دلالة 1% بسبب ان قيمة sig. المساوية الى 0.00 اقل من مستوى الدلالة 1% اي ان التأثير معنوي احصائياً .

الاستنتاج : اي ان هناك تأثيراً معنوياً احصائياً وايجابياً لضريبة الدخل في الانفاق الاسري .

4-1 (اثر ضريبة الدخل في الانفاق الاسري) اختبار t

جدول رقم (12)

Coefficients					
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients موحد معاملات	Tقيمة اختبار	Sig.مستوى المعنوية
	Bالميل الحدي	Std. Error	Beta بيتا		
ضريبة الدخل	35.039	4.432	.850	7.906	.000
(Constant)	23159740.188	6469075.094		3.580	.002

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss v20.

ظهرت قيمة الميل الحدي **35.039** وهي معنوية احصائيا حيث ظهرت قيمة اختبار t : **7.906** بمعنوية 0.00 وهي اقل من مستوى معنوية 1% اما قيمة الحد الثابت فقد ظهرت 23159740.188 وايضا ظهرت قيمة اختبار t: 3.580 بمعنوية 0.00 وهي اقل من مستوى معنوية 1% وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي ان هناك تأثير معنوي مهم لضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الاسري وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير ضريبة الدخل التصاعدية :

الانفاق الاستهلاكي الاسري =23159740.188 + (35.039) ضريبة الدخل التصاعدية وتشير قيمة معامل الانحدار (35.039) في المعادلة على ان زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (ضريبة الدخل التصاعدية) ستؤدي الى زيادة ايضا في الانفاق الاستهلاكي الاسري بمقدار (35.039) اي ان هناك علاقه طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع وبناء على ذلك اعتمادا على النتائج الاحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار نستدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة موفرة بذلك اجابة مفادها يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الاسري.

الاستنتاج : اي ان هناك تأثيراً معنوياً احصائياً وايجابياً لضريبة الدخل في الانفاق الاستهلاكي الاسري .

1-5 شكل (2) : انتشار قيم ضريبة الدخل مقابل الانفاق الاستهلاكي الاسري

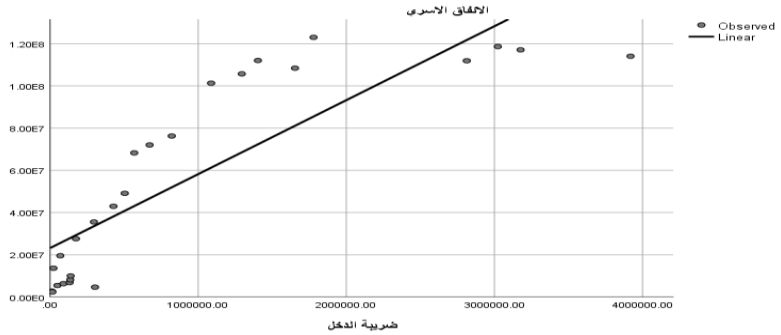

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss v20.

والشكل (2) اعلاه يوضح بيانيا انتشار قيم ضريبة الدخل مقابل الانفاق الاسري حيث نلاحظ ان الشكل يثبت ما ذهبت اليه الباحثة من وجود الاثر الطردي كون ان هناك ميل قوي لخط الانحدار عن مستوى الافق، حيث يظهر الخط الافقي قيم ضريبة الدخل والخط العمودي يظهر قيم الانفاق الاسري .

الاستنتاج : اي ان هناك تأثيراً معنوياً احصائياً وايجابياً لضريبة الدخل في الانفاق الاسري .

اقتصادياً تعتبر زيادة نسب الضرائب بصورة عامة ومنها ضريبة الدخل من السياسات المالية التي تؤدي الى التقليل من الانفاق الاستهلاكي الاسري وذلك لان فرض الضرائب يؤدي الى انخفاض الدخل المتاح للإنفاق الاستهلاكي الاسري ولكن وفقاً لنتائج

تحليل البيانات كان اثر ضريبة الدخل على معدلات الاستهلاك ايجابياً طردياً اذ كانت معدلات الانفاق الاستهلاكي الاسري تتزايد ولكن ليس بفعل الضريبة وانما لوجود عوامل اخرى تختلف عن ضريبة الدخل وهي التي تؤثر في الاستهلاك مثل الثروة فكلما زادت ثروات الأفراد أدى إلى زيادة استهلاكه ويحدث العكس في حالة انخفاض الثروة وايضاً مستويات الأسعار فهي تتناسب عكسياً مع مستوى الاستهلاك للأفراد، حيث ان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض الإنفاق وكذلك التوقعات حول الدخول أو الثروة في المستقبل ، إذا كانت التوقعات متفائلة أدت إلى زيادة الاستهلاك وعكس ذلك في حالة التشاؤم ، كما ان اختلاف مرونة السلع والخدمات تختلف فيما بينها فالسلع ذات المرونة القليلة يستطيع المستهلك تقليل مشترياته منها مهما ارتفع ثمنها في الاسواق مثل المواد الغذائية والادوية الضرورية ، فيما على العكس فمن المتوقع ان المستهلك يمكنه التخلي عن مشترياته من السلع ذات المرونة العالية مثل السلع الكمالية ، مما يعني ان رفع نسب الاسعار الضريبية لضريبة الدخل ستؤثر بشكل سلبي على المستهلك محدود الدخل لأنه سيضطر الى التخلي عن نسبة اكبر من دخله لدفع الضريبة وللمحافظة على مستوى معيشته ومن المتوقع ان يلجأ الى التهرب الضريبي للسبب ذاته .

2- اثر متغير ضريبة الدخل في الانفاق الحكومي :

2-1 معادلة الانحدار: ان فرضية الانحدار الصفرية المراد اختبارها هي:H0 : لا يوجد اثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الانفاق الحكومي ضد الفرضية البديلةH1 : يوجد اثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الانفاق الحكومي

لقد اعطتنا نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20 جدول تحليل التباين الاتي لنموذج الانحدار الخطي البسيط :

بالتالي يمكن كتابة نموذج انحدار ضريبة الدخل على الانفاق الحكومي بالصيغة الاتية:

$$y1_i = \beta_0 + \beta_1 x1_i + e_i$$

حيث إن

$y1_i$ يمثل الانفاق الحكومي

β_0 يمثل معلمة ثابت نموذج الانحدار

β_1 يمثل معلمة انحدار ضريبة الدخل

$x1_i$ يمثل ضريبة الدخل

e_i يمثل حد الخطأ العشوائي

وعند تعويض القيم الرقمية لمعاملات الانحدار في المعادلة اعلاه حصلت الباحثة على المعادلة الاتية:

$\hat{y}1_i = 12309894.975 + 11.993 * x1_i$ ضريبة الدخل

$R^2 = .562$

ان النموذج اعلاه يبين ان ارتفاع قيمة ضريبة الدخل بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة الانفاق الحكومي بمقدار **11.993** الاستنتاج : اي ان هناك تأثيراً معنوياً احصائياً وايجابياً لضريبة الدخل في الانفاق الحكومي مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم .

2-2 معامل التحديد ومربع معامل التحديد لاختبار الفرضية قوة اثر ضريبة الدخل في الانفاق الحكومي

جدول رقم (13)

Model Summary			
R	R Square معامل التحديد	Adjusted R Square معامل التحديد المصحح	Std. Error of the Estimate
.750	.562	.544	12254625.788

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيspss v20

تبين أن معامل التحديد R^2 كانت قيمته 562. ومعامل التحديد المصحح كان 544.هذا يعني ان نموذج الانحدار الخطي المستخدم فسر ما نسبته 562.من الاختلافات الكلية اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات اخرى لم تضمن في هذا النموذج.

R Square معامل التحديد : تحديد قوة المتغير المستقل x على المتغير التابع y

2-3(اثر ضريبة الدخل في الانفاق الحكومي) الاختبار F

جدول رقم (14)

ANOVA متوسط المربعات					
	مجموع Sum of Squares المربعات	Df	Mean Square	اختبارF	مستوى معنوية Sig.
Regression	4624691086814643.000	1	4624691086814643.000	30.795	.000
Residual	3604220477051187.000	24	150175853210466.120		
Total	8228911563865830.000	25			

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيspss v20

يستخدم اختبار F لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط اي اختبار معنوية تأثير ضريبة الدخل على الانفاق الحكومي ، يتضح من الجدول تحليل التباين ان قيمة اختبار F كانت (30.795) وهي قيمة معنوية احصائيا تحت مستوى دلالة 1% بسبب ان قيمة sig. المساوية الى 0.00 اقل من مستوى الدلالة 1%

الاستنتاج : اي ان هناك تأثيراً معنوياً احصائياً وايجابياً لضريبة الدخل في الانفاق الحكومي

2-4(اثر ضريبة الدخل في الانفاق الحكومي) الاختبار t

جدول رقم (16)

Coefficients					
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	اختبارT	مستوى معنويةSig.
	B	Std. Error	Beta		
ضريبة الدخل	11.993	2.161	.750	5.549	.000
الحد الثابت (Constant)	12309894.975	3154440.008		3.902	.001

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيspss v20

ظهرت قيمة الميل الحدي **11.993** وهي معنوية احصائيا حيث ظهرت قيمة اختبار t : **5.549** بمعنوية 0.00 وهي اقل من مستوى معنوية 1% ، اما قيمة الحد الثابت فقد ظهرت 12309894.975 وهي معنوية احصائياً ايضا حيث ظهرت قيمة اختبار t: 3.902 بمعنوية 001. وهي اقل من مستوى معنوية 1% وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي ان هناك تأثير معنوي مهم لضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الحكومي وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير ضريبة الدخل التصاعدية : الانفاق الاستهلاكي الحكومي = 12309894.975+ (11.993) ضريبة الدخل التصاعدية وتشير قيمة معامل الانحدار (11.993) في المعادلة على ان زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (ضريبة الدخل التصاعدية) ستؤدي الى زيادة ايضا في الانفاق الاستهلاكي الحكومي بمقدار (11.993) اي ان هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع وبناء على ذلك اعتمادا على النتائج الاحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار نستدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة موفرة بذلك اجابة مفادها يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في الانفاق الاستهلاكي الحكومي .

الاستنتاج : اي ان هناك تأثيراً معنوياً احصائياً وايجابياً لضريبة الدخل في الانفاق الاستهلاكي الحكومي

2-5 شكل (3) انتشار قيم ضريبة الدخل مقابل الانفاق الحكومي

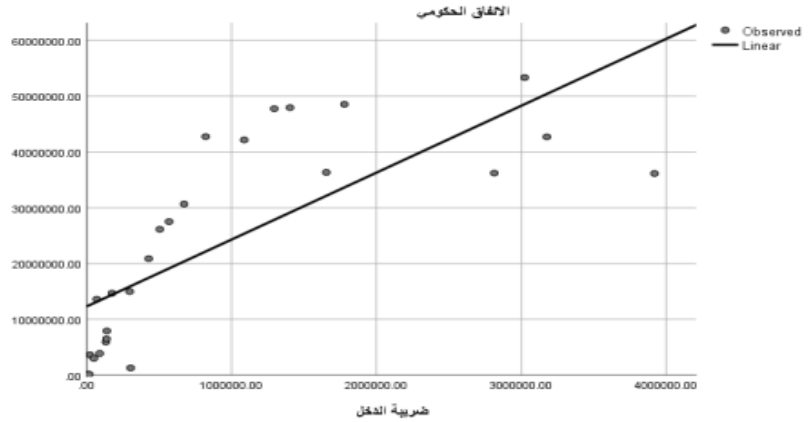

والشكل (3) اعلاه يوضح بيانيا انتشار قيم ضريبة الدخل مقابل الانفاق الحكومي حيث نلاحظ ان الشكل يثبت ما ذهبت اليه الباحثة من وجود الاثر الطردي كون ان هناك ميل قوي لخط الانحدار عن مستوى الافق ، حيث يمثل الخط الافقي قيم ضريبة الدخل اما الخط العمودي فهو يمثل الانفاق الحكومي.

الاستنتاج : اي ان هناك تأثيراً معنوياً احصائياً وايجابياً لضريبة الدخل في الانفاق الحكومي .

اي كلما ازدادت الحصيلة الضريبية من ضريبة الدخل ادى ذلك الى زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الرغم من ان الايراد التمويلي الاساسي للدولة هو بالاعتماد على المشتقات النفطية ، لكن مع ذلك فالضريبة تعتبر أداة تمويلية مهمة للإنفاق الحكومي حيث تستخدم ايرادات الحصيلة الضريبية في تحقيق الاهداف الاقتصادية وتوفير الخدمات للأفراد ، مثل انشاء الطرق وبناء المدارس والمستشفيات ودفع الرواتب والاجور والاعانات الاجتماعية ضد البطالة وغيرها ، ومن ناحية اخرى تعد الزيادة في الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من كتلة نقدية في السوق بالتالي يؤدي هذا الى زيادة التضخم ، و من السياسات المالية للدولة ولغرض امتصاص الكتلة النقدية الفائضة ومن خلال السياسة المالية التي تطمح لتحقيق حالة الانكماش النقدي المواجه للتضخم تقوم الدولة بتقليل الانفاق الاستهلاكي الحكومي وتقليصه الامر الذي سوف يؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق وذلك بتقليل الرواتب والاجور والمدفوعات التحويلية الامر الذي سوف يقلل من الطلب على الخدمات و السلع مع تحويل الانفاق الحكومي للاستثمار مما سوف يوسع من طاقات البلد الانتاجية ويعالج المشاكل المتعددة الموجودة في الاقتصاد العراقي ومن اهم المشاكل هي مشكلة البطالة ، و حسب البيانات الاحصائية فان نتائجها مخالفة للدور الاقتصادي المتفق عليه في السياسة المالية لتحقيق الانكماش النقدي التي تنص على : زيادة الضرائب و خفض الانفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية معاً بهدف مكافحة حالة التضخم بالقدر الكافي لسد الفجوة التضخمية .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات Conclusions

1- حسب نتائج الدوال التي ظهرت في التحليل الاحصائي : كان لضريبة الدخل المفروضة تأثير معنوي ايجابي حيث كلما ارتفعت الحصيلة الضريبية كان يقابلها ارتفاع في الاستهلاك وهذا يعني عدم فعالية اسلوب زيادة الاسعار الضريبية ومضاعفة الشرائح الضريبية بغرض تقليل الاستهلاك حيث ان النزعة الاستهلاكية للمكلف كانت ثابتة تقريباً او تتأثر بعوامل اخرى مثل الثروة وارتفاع الاسعار وتقليد الاخرين بطريقة الاستهلاك وعدم الميل الى الادخار، ويلاحظ تدني نسبة ايرادات ضريبة الدخل الى حجم الانفاق الاسري للمدة من 1995 الى 2020، وهذا يؤكد غياب العلاقة الاقتصادية بينهما وبالتالي عدم قدرة ضريبة الدخل في التأثير في الانفاق الاستهلاكي الاسري وان الانفاق يتغير بفعل عوامل اخرى لا دور لضريبة الدخل فيه مثل : المستوى العام للأسعار او التوقعات حول الدخول أو الثروة في المستقبل حيث إذا كانت التوقعات متفائلة بشأن زيادة الدخل أدت إلى زيادة الاستهلاك وعكس

ذلك في حالة التشاؤم ، كما إن الإنفاق الحكومي كان تضخمياً بعد أحداث عام 2003 بسبب توقف أغلب النشاطات الإنتاجية عن العمل، مما أضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات كما إن الانفتاح الاقتصادي ، وارتفاع حجم الإستيرادات ، لم يستطيعا تغطية فائض الطلب ، وقد نتج عن هذا ارتفاع في نسبة نمو الإنفاق الكلي لمدة الدراسة بكاملها.

2- الحصيلة الضريبية خلال فترة البحث :

2-1 ادى تخفيض النسب الضريبية وفق الأمر رقم 49 لسنة 2004م الصادر من سلطة الائتلاف المؤقت ومضاعفة الشرائح التي تفرض عليها الضريبة بنسبة 100% حسب الأمر رقم 20 لسنة 2008 وكذلك بعد فرض ضريبة الدخل على الموظفين في القطاع العام إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية وايضاً ارتفعت الحصيلة الضريبية مع ارتفاع السماحات الشخصية الممنوحة للمكلفين ، ومن خلال العوامل المبينة في اعلاه يتبين لنا ان التغير بالأسعار الضريبية و السماحات أثر بشكل إيجابي على الحصيلة الضريبية.

2-2 يلاحظ إنه كلما انخفضت الأسعار الضريبية ارتفعت تبعاً لذلك الحصيلة الضريبية ، مما يؤكد ان هناك علاقة عكسية بين الاسعار الضريبية والحصيلة الضريبية بسبب التزام المكلفين بدفع مبلغ الضريبة ، أما عند ارتفاع الاسعار الضريبية تنخفض الحصيلة الضريبية بسبب تهرب المكلفين من دفع مبلغ الضريبة .

2-3 هناك تذبذب في معدلات نمو ضريبة الدخل في مدة البحث ولكنها بصورة عامة تتجه نحو الارتفاع بسبب السياسات الهادفة إلى رفع الأهمية بالنسبة للضرائب وأيضاً عن طريق شمول رواتب موظفي الدولة بالضريبة ابتداء من منتصف عام 2004 .

ثانياً : التوصيات Recommendations

1- للسيطرة على الانفاق الاستهلاكي الاسري والحكومي يمكن اجراء التالي :

1-1 زيادة الضرائب على السلع الكمالية ، التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول العالية ، وكذلك على السلع الضارة مثل الكحول والسكائر وذلك لتحقيق العدالة الضريبية وعد تضرر اصحاب الدخول المحدودة .

1-2 تخفيض الانفاق الحكومي ، يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من كتلة نقدية في السوق ، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق حيث ان تقليل الانفاق الحكومي على الرواتب والاجور سوف يقلل من الطلب على الخدمات و السلع وبهذا سوف يقلل من الطلب الساحب للتضخم مصحوباً بزيادة الاستثمار لان ذلك سوف يوسع طاقات البلد الانتاجية ويعالج المشاكل المتعددة الموجودة في الاقتصاد العراقي ومن اهم المشاكل هي مشكلة البطالة التي تمثل طاقات معطلة يمكن ان تساهم في العملية الانتاجية .

1-3 وضع نظام ضريبي بهدف السيطرة على الزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي الذي يزيد من مستوى الطلب مما يؤدي الى خفض التضخم .

2- لزيادة الحصيلة الضريبية يوصى بإجراء الاتي :

2-1 ضرورة قيام الإدارة الضريبية بتهيئة ملاك يقوم بمواكبة أحدث التطورات الحاصلة في النظم الضريبية المتطورة واستخدامها في تطوير النظام الضريبي في العراق.

2-2 ضرورة إعادة النظر وبصورة شاملة بالتشريعات الضريبية بحيث تتلافى العيوب الواردة في التشريعات التي تجعل من الضرائب أداة لا علاقة لها بالواقع الاقتصادي ، لكي تنجح الدولة في اختيار النظام الضريبي الأمثل الذي يلبي طموحات المجتمع وتحقيق أهدافه لابد لها من الإحاطة الكاملة بأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إذ إن الامتثال الطوعي سيزداد بزيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للأفراد كالتعليم والصحة وغيرها .

Resources

Arabic sources

Books

1- Al-Amiri, Saud Jaid Mashkour and Al-Helou, Aqil Hamid Jaber, A Contemporary Introduction to the Science of Public Finance, second edition 2020
2- Al-Hamdani, Rafah Shehab, Macroeconomic Theory A Mathematical Introduction, Al-Nahrain University, Wael Publishing House, Amman, 2014
3- Al-Janabi, Haitham Abdel-Qader and Ahmed, Fayez Shaker, The Economics of National Income and Public Finance, 2021
4- Al-Khatib, Khaled Shehadeh and Shamia, Ahmed Zuhair, Foundations of Public Finance, 2007
5- Al-Khursan, Muhammad Helou Dawood, tax accounting and its applications according to the legislation in force in Iraq, 2020
6- Al-Mahaini, Mohamed Khaled, Lectures in Public Finance, University of Algiers, 2013
7- Khasawneh, Muhammad, Public Finance Theory and Application, Jordan, 2013
8- Zanboua, Dr. Mahmoud and Kanaan Dr. Ali, Public Finance, Syrian Virtual University 2020

Theses, research and university dissertations

1-Abdul Kadhim, Ban, The role of income tax in achieving economic goals in Iraq, applied research in the General Authority for Taxes, University of Baghdad - Higher Institute for Accounting and Financial Studies 2016 AD
2-Bashroul, Faisal, Estimating the Household Consumption Expenditure Function in Algeria Using Cointegration and Error Correction Models, Applied Economics and Statistics, Chlef University, Master Thesis, 2011
3-Bennaji, Clash of the Determinants of Household Consumption in Algeria: An Econometric and Analytical Study for the Period (1980-2012), University of Algiers, Master Thesis, 2015
4-Ishaq, Heba, Determinants of Private Consumption Expenditure in Sudan in the Period (1972-2011), Master Thesis, University of Khartoum, 2014
5-Mahmoud, Mustafa Qais, The Effect of Objection on Tax Result, Master Thesis for the Higher Institute of Accounting and Financial Studies at the University of Baghdad, 2017
6-Sabri, Maysam, The Impact of Inflation on Tax Revenues in Iraq for the Period (1990_2010), Master Thesis for the Higher Institute for Accounting and Financial Studies at the University of Baghdad, 2013

Journals and research

1-Al-Obeidi, Sabiha Barzan, the impact of inflation on deposit accounts, a case study in Al-Rafidain Bank / Dhi Qar branch, Technical Institute Journal / Nasiriyah: 2004
2-Al-Samarrai, Yousra Mahdi and Al-Obeidi, Zahra Khudair Abbas, Analysis of the Impact of Changes in Tax Prices in the Iraqi Tax System for the Period (1995-2010), Anbar University, Anbar Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 5, Number 10, 2013
3-Al-Zamili, Duaa Muhammad, The role of government spending in achieving economic stability in Iraq for the period from (2003 to 2012) College of Administration and Economics, Al-Qadisiyah University, published research, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 16, Issue 1 of 2014
4-Awwad, Saad Salman and Jassim, Mazen Saad, The effect of government investment spending on tax revenues in Iraq from one year (2008_2020), Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 17, Issue 61, 2022
5-Lafta, Baida Sattar and Hussein, Hala Fadel, Evaluation of consumer purchasing behavior via the Internet and its relationship to personal variables, Exploratory research, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 13, Issue 43, Chapter 2, 2018
6-Yaqoub, Fayhaa Abdullah, and Al-Ghanmi, Farqad Faisal Jadaan, Application of corporate governance rules in the credibility of financial reports and in determining income tax (a study in the corporate department of the General Tax Authority), Journal of Accounting Studies, Volume 5, Issue 10, 2010

foreign sources

Books

1- Abayon, O., Michael, O., & Olaronk, O. (2017, Decembre 20), Income and Household Consumption Expenditure in Nigeria,
2- Christiana, O. B., & Paul-Francois, M. (2017), Macroeconomic determinants of household